تحديد سن الزواج في الفقه الإسلامي

د/نائفة خميس عشوي العنزي*

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين أما بعد :

لا يختلف المسلمون في مشروعية الزواج ، وأن الأصل فيه الوجوب ؛ لمن خاف على نفسه العنت ، والوقوع في الفاحشة ، لاسيما مع رقة الدين، وكثرة المغريات ، إذ العبد ملزم بإعفاف نفسه ، وصرفها عن الحرام ، والطريق المشروع لذلك الزواج . ولذا استحب العلماء للمتزوج أن ينوي بزواجه إصابة السنة ، وصيانة دينه وعرضه .

ولما كان الزواج مسئولية كبرى ، يترتب عليها حقوق وواجبات على كل من الزوجين ، وكون المتزوج بسن صغير ، غالبا ما يكون ذا خبرة ضعيفة في الزواج ، وكيفية إدارة الأسرة فيما بعد ، دعت الحاجة إلى بيان الحكم في تحديد سن الزواج ، بالنسبة للشباب والفتاة وقت الزواج .

وبناء على ما تقدم ، ولأهمية الموضوع ، وكونه يمس قضية في صلب حياتنا الاجتماعية أقدمت على بحث هذا الموضوع وجعلته بعنوان تحديد سن الزواج في الفقه الإسلامي.

أهمية الدراسة وأهدافها:

تظهر أهمية الدراسة من خلال الأهداف التي تسعى الدراسة إلى تحقيقها، وهذه الأهداف هي:

أولاً: بحث مشروعية تحديد سن الزواج في الفقه الإسلامي، من خلال بيان أقوال الفقهاء في هذه المسألة، وبالتالي تأصيل هذه المسألة تأصيلاً فقهياً.

*

ثانياً: محاولة الوصول إلى الرأي الراجح في مسألة تحديد سن الزواج،
والتوصية بالأخذ به .

منهج الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على المنهج الوصفي والاستقرائي والمقارنة بين أقوال الفقهاء حيث
سيقوم الباحث بتتبع المادة من المصادر الفقهية القديمة، والحديثة كما سيقوم الباحث
بالمقارنة بين أقوال الفقهاء وذكر أدلتهم والترجيح بين هذه الأقوال.

خطة البحث :

تشتمل خطة البحث على المقدمة وثلاثة مباحث والخاتمة وقائمة المصادر والمراجع
والفهرس الموضوعات .

المقدمة وتشتمل على النقاط التالية :

أهمية الدراسة

منهج الدراسة

المبحث الأول : تحته أربعة مطالب

المطلب الأول : تعريف الزواج

المطلب الثاني : مشروعية الزواج

المطلب الثالث : الحكمة من الزواج

المطلب الرابع : حكم النكاح

المبحث الثاني : وتحته مطلبان

المطلب الأول : حقيقة الزواج

المطلب الثاني : أضرار الزواج المبكر

المبحث الثالث : وتحتة أربعة مطالب

المطلب الأول : ما يحصل به البلوغ عند الأنثى

المطلب الثاني : حكم زواج الصغير والصغيرة

المطلب الثالث : تحديد سن الزواج عند الفقهاء

المطلب الرابع : التأصيل الشرعي لمسألة إنكاح القاصرات

الخاتمة

أهم المصادر والمراجع والفهرس

المطلب الأول: تعريف الزواج:

أولاً: في اللغة: الزواج هو: النكاح، يقال: زوجتُ فلاناً امرأةً بمعنى: أنكحته امرأة، والزواج مأخوذ من الفعل زَوَجَ، وزوج المرأة: بعلمها، وزوج الرجل: امرأته، والرجل زوج المرأة، وهي زوجه وزوجته، وزَوَّجَ الشيءَ بالشيءِ، وزَوَّجَه إليه: قرنه، وفي التنزيل: ﴿وَزَوَّجْنَاهُمْ بِحُورٍ عِينٍ﴾ [الدخان: ٥٤] أي: قرناهم، وقال تعالى: ﴿أَوْ يُزَوِّجُهُمْ ذُكْرَاناً وَإِنثَاءً﴾ [الشورى: ٥٠] أي يقرنهم، وكل شيئين اقترن أحدهما بالآخر فهما زوجان (١).

ثانياً: في الاصطلاح:

الزواج هو: "عقد يفيد حل استمتاع الرجل بامرأة لم يمنع من نكاحها مانع شرعي" (٢).

فالزواج عقد كباقي العقود يقوم على الاتفاق والإلزام، ويترتب عليه حكمه حسب وضعه الشرعي، فيترتب عليه حل استمتاع كل من الزوجين بالآخر، وطرفا هذا العقد هما الرجل والمرأة، فيخرج بذلك الخنثى المشكل، فالمراد المرأة المتحققة

١ - لسان العرب ١٠٧/٦ - ١٠٩، وأساس البلاغة، ص ٢٧٧، المصباح المنير، ٣٠٧/١.

٢ - رد المحتار على الدر المختار ٤/ ٥٩-٦٠.

أنوثتها، والقول لم يمنع من نكاحها مانع شرعي، ليخرج بذلك كل امرأة لا يجوز الزواج منها، مثل الأم، والأخت، والمعقود عليها وغير ذلك(٣).

المطلب الثاني: مشروعية الزواج

ثبتت مشروعية الزواج بالكتاب والسنة والإجماع والمعقول

من الكتاب :

١- قال الله تعالى : (ولقد أرسلنا رسلا من قبلك وجعلنا لهم أزواجا وذرية) سورة الرعد الآية : (٣٨).

ويظهر من هذه الآية أن الله قد امتن على رسله بنعمة الأزواج والذرية ، فدل ذلك على مشروعية الزواج .

٢- قال تعالى : (فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع فإن خفتم ألا تعدلوا فواحدة أو ما ملكت أيمانكم) سورة النساء الآية (٣).
وجه الدلالة من الآية :

قوله تعالى : (فانكحوا) تدل على مشروعية أكثر من واحدة إلى أربع مع الأمن من الحيف والجور، فدل ذلك على مشروعية الزواج .

ومن السنة :

قال صلى الله عليه وسلم : (تزوجوا الولود الودود فإني مكاثركم الأنبياء يوم القيامة) (٤).

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج ، فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء) (٥).

وجه الدلالة من الحديثين :

٣ - حاشية ابن عابدين، ٥٩/٤-٦١.

٤ - أخرجه الإمام أحمد في مسنده ١٥٨/٣ وابن حبان في صحيحه ٢٣٨/٩ برقم (٢٠٤٨).

٥ - أخرجه البخاري في كتاب النكاح باب قول النبي صلى الله عليه وسلم من استطاع منكم الباءة ... برقم (٥٠٦٥).

إن في الحديثين الحث على الزواج ، فدل ذلك على مشروعية النكاح .

والإجماع على مشروعيته :

قال ابن قدامة رحمه الله تعالى : (أجمع المسلمون على أن النكاح مشروع) (٦).
ولذلك توالي القول بمشروعية النكاح في سائر الأزمان منذ بعثة النبي صلى الله عليه وسلم (٧).

مشروعية الزواج من المعقول :

من المعلوم أنه لا سبيل لاستمرار الإنسان على الأرض إلا بالتكاثر ، ولا يكون التكاثر إلا عن طريق الزواج ، فكان ذلك دليلاً على تشريعه ومشروعيته .

المطلب الثالث : الحكمة من الزواج

للزواج حكم بالغة وغايات سامية خلاصتها على النحو الآتي :

- ١- بقاء النوع الإنساني وحفظه من الفناء واستمرار الحياة البشرية وحفظ الأنساب .
 - ٢- تحقيق نعمة الله تعالى وامتنانه على عباده .
 - ٣- التحصين للزوجين من الوقوع في الرذيلة وكسر حدة التوقان إلى الاتصال الجنسي (٨).
 - ٤- ترويح النفس وتحصيل الموانسة بين الزوجين ، فذلك يؤدي إلى إراحة القلب وتقويته على العبادة .
 - ٥- تنمية الشعور بالمسؤولية لدى الزوجين كل فيما يخصه وحصول التعاون فيما بينهما والقضاء على النزعة الأنانية لديهما.
- المطلب الرابع : حكم الزواج .

ذهب الفقهاء إلى أن الزواج تجري عليه الأحكام الشرعية التكليفية، وهي: الوجوب، والاستحباب، والإباحة، والكراهة، والحرمة.

٦ - المغني ٣٣٤/٧.

٧ - كشف القناع ٦/٥ ومغني المحتاج ١٦٦/٣.

٨ - فقه النساء في الخطبة والزواج ، د/ رأفت عثمان .

وهذه الأحكام تكون بحسب حال من يريد الزواج، وبيان ذلك فيما يلي:

أولاً: يكون الزواج واجباً على من كانت نفسه ترغب في الزواج، ويخشى على نفسه من الوقوع في الزنا إذا لم يتزوج، ويمتلك المقدرة على الزواج، ويقصد بالمقدرة: المقدرة المالية، والجسمية، والجنسية، وبالتالي من لم يتزوج في هذه الحالة فهو أثم (٩).

ثانياً: يكون الزواج مندوباً في حق من كانت نفسه ترغب في الزواج ويمتلك المقدرة على الزواج، ولكنه لا يخشى على نفسه من الوقوع في الزنا إن لم يتزوج (١٠).

وعند الحنابلة يُسن الزواج في هذه الحالة ولو كان فقيراً، وقال بعضهم يقتض ويترزوج (١١).

ثالثاً: يكون الزواج مباحاً في حق من لا شهوة له (١٢)، ففي هذه الحالة إذا أخبر الرجل من يريد الزواج منها بحاله ووافقت فالزواج في حقه مباح، وعند المالكية يندب في حقه الزواج إن كان يرجو من زواجه خيراً من نفقة على فقيرة، أو إذا كان يرجو نسل (١٣)، وهذا الذي ذكره المالكية ليس على سبيل الحصر، فأى خير يمكن رجاءه من الزواج فيسن للرجل الزواج وإن كان لا شهوة له، فمقاصد الدين من تشريع الزواج كثيرة ولا تنحصر فقط في توفير النفقة على الزوجة، أو إيجاد النسل.

رابعاً: يكون الزواج مكروهاً في حق من له شهوة، وكان الزواج يؤدي به إلى قطع مندوب (١٤)، كانشغاله عن طلب العلم، أو التعليم، وعند الشافعية يكره الزواج في حق من لا رغبة له في الزواج ولا يملك المقدرة على الزواج أو كان به مرض، أو عجز عنه، أو كبر (١٥)، ويكره كذلك الزواج عند الشافعية في حق من كان يقيم في

٩ - بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ٤٨٢/٢-٤٨٤، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، ٣/٥، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، ٢١٤/٤-٢١٥، كشف القناع على متن الإقناع ٥/٤-٥.

١٠ - بدائع الصنائع، ٤٨٢/٢-٤٨٤، مواهب الجليل، ٥/١٨-٢٠، روضة الطالبين ٣٦٣/٥-٣٦٤، الإنصاف في معرفة

الراجح من الخلاف ٨/٨-١١.

١١ - كشف القناع ٥/٤-٥.

١٢ - مواهب الجليل، ٥/١٨-٢٠، مغني المحتاج، ٢١٦/٤، كشف القناع، ٥/٤-٥.

١٣ - حاشية الدسوقي، ٥/٤-٥.

١٤ - حاشية الدسوقي، ٤-٣، المغني لابن قدامة، ٩/٣٤٣.

١٥ - روضة الطالبين، ٣٦٣/٥-٣٦٤.

دار الحرب، وعلّة ذلك الخوف على الأولاد من الكفر والاسترقاق، كذلك يكره في حق من لا يمتلك القدرة على الزواج لقوله تعالى: ﴿وَلَيْسَتِغْفِرَ الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا حَتَّى يُغْنِيَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ [النور: ٣٣] (١٦).

خامساً: يكون الزواج محرماً في حق من كان زواجه يؤدي إلى محرم، كأن يضر بزوجه لعدم قدرته على الوطء، أو النفقة (١٧).

المبحث الثاني : وتحتة مطلبان

المطلب الأول : حقيقة الزواج :

إن معرفة حقيقة الزواج من الأهمية بمكان في مسألة إنكاح القاصرات ، وقد اختلفت أقوال الفقهاء في حقيقة الزواج شرعاً، ولعل من أبرز ما قيل في حقيقته ثلاثة أقوال:

القول الأول: أنه حقيقة (١٨) في عقد التزويج دون الوطء، وهو الراجح من مذهب الشافعية والحنابلة وهو قول عند المالكية (١٩). جاء في نهاية المحتاج: بأن النكاح حقيقة في العقد مجاز (٢٠) في الوطء، ولاستحالة أن يكون حقيقة فيه لصحة نفيه عنه (٢١). وجاء في الإنصاف : أن النكاح حقيقة في العقد مجاز في الوطء على الصحيح (٢٢).

١٦ - مغني المحتاج، ٤/ ٢١٦.

١٧ - حاشية الدسوقي، ٤/ ٤-٣.

١٨- الحقيقة : هي اللفظ المستعمل فيما وضع له . ينظر : الوجيز في أصول الفقه، عبد الكريم زيدان، ص ٣٣١ .

١٩-الحاوي، الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي (٩/١١)، الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني، النفراوي، (٣/٢)، المغني لابن قدامة، (٣١١/٦)

٢٠- المجاز : هو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة بينها وقرينة تمنع إرادة المعنى الحقيقي للفظ، كاستعمال لفظ أسد للرجل الشجاع . ينظر: الوجيز في أصول الفقه، عبد الكريم زيدان، ص (٣٣٢).

٢١- نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، الرملي (١٧٦/٦) .

٢٢-الإنصاف، المرداوي (٤/٨).

القول الثاني: إنه حقيقة في الوطاء مجاز في العقد، وهو المذهب عند الحنفية (٢٣).

جاء في البناية : بأن النكاح حقيقة في الوطاء، مجاز في العقد (٢٤).

القول الثالث: إنه حقيقة في كل من الوطاء والعقد. ومعنى ذلك أنه لفظ مشترك يحتمل المعنيين، ويتوصل إلى المقصود من هذا اللفظ بالقرينة، وهو قول لبعض الحنابلة (٢٥)، ووجه عند الشافعية (٢٦). يقول الحافظ في الفتح: "وهذا الذي يترجح في نظري وإن كان أكثر ما يستعمل في العقد" (٢٧) أي القول بالاشتراك اللفظي.

والذي يترجح أن النكاح هو عقد الزوجية الصحيح، وإن لم يحصل وطاء أو خلوة .

المطلب الثاني : أضرار الزواج المبكر

تشير الدراسات المتخصصة في هذا الشأن إلى أن هناك مضارا كثيرة للزواج المبكر ، ومن أهمها :

١- تحتاج الفتاة الصغيرة إلى تغذية متوازنة تساند النمو السريع لجسمها وتلبي كافة متطلبات النمو الجسدي من البروتينات والفيتامينات وغيرها ، فإذا تزوجت الصغيرة في سن مبكرة فإن ذلك يلقي على جسمها عبئا إضافيا نتيجة الحمل الذي يتطلب تغذية أفضل تفي بحاجة الحامل والجنين كما أن الحمل والوحم يؤدي إلى إحداث تغيرات فسيولوجية وهرمونية في جسد

٢٣- رد المختار على الدر المختار، المعروف بحاشية ابن عابدين (٥٨/٤)، تبين الحقائق شرح كثر الدقائق، الزيلعي، (٩٥/٢).

٢٤- البناية في شرح الهداية، العيني (٥/٤).

٢٥- الإنصاف، المرادوي (٤/ ٨)، كشف القناع عن متن الإقناع، البهوتي، (٦/٥).

٢٦- مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، الشرييني (٢٠١/٤)، فتح الباري ، لابن حجر (٥/٩).

٢٧- فتح الباري، لابن حجر (٥/٩)

الصغيرة تترك عملية النمو وتؤثر على صحة الأم الصغيرة على المدى المتوسط والطويل (٢٨).

٢- العلاقات الجنسية الآمنة والمريحة والمشبعة للزوجين من أهم عناصر استقرار الحياة الزوجية والانسجام والتوافق بين الزوجين وذلك يقتضي اكتمال نمو الأعضاء التناسلية الخارجية والداخلية للزوجين وقدرة هذه الأعضاء على أداء وظائفها ، وتعد مرحلة البلوغ بداية النضج الجنسي ، وإلا أنه لا يتم النضج الجنسي إلا بعدها بسنوات ، ومن علامات البلوغ الحيض عند الأنثى وقذف السائل المنوي عند الذكر ويتراوح سن البلوغ عادة عند الإناث ما بين اثنتي عشرة سنة وأربعة عشر سنة ، ويتراوح سن المراهقة عند الذكور ثلاث عشرة سنة وخمس عشرة سنة ، والمراهقة على هذا النحو لا تعني النضج الجنسي إذ لا يتم النضج الجنسي إلا بعد المراهقة بسنوات وذلك في مرحلة البلوغ التام ، ولذلك يترتب على الزواج قبل البلوغ التام واكمال النضج الجنسي الكثير من المعاناة والآلام والتمزق للفتاة الصغيرة والخوف الذي يؤدي إلى الأمراض النفسية العصبية (٢٩).

٣- يؤدي حمل الزوجة الصغيرة إلى أضرار صحية تلحق بها ، ومن أهمها آلام الظهر ، لأن الحوض لم يكتمل نموه عند الزوجة الصغيرة ، فعند حملها يضغط الحمل على فقرات العمود الفقري السفلي وتتجم عن ذلك آلام الظهر ، كذلك تتعرض الزوجة الصغيرة أثناء حملها إلى النزيف المستمر وفقر الدم ، والتهابات المهبل ، وآلام البطن والتسمم الحملي ، وتؤدي هذه الأعراض إلى ارتفاع نسبة الوفيات بين الزوجات الصغيرات (٣٠).

٤- تكون الزوجة الصغيرة عرضة للإجهاض وفقدان الحمل حيث يقول الأطباء أن عدم اكتمال النمو الجسمي للصغيرة وعدم قدرة جسمها على حمل الجنين وعدم اكتمال نمو حوضها تكون أسباباً رئيسة للإجهاض وفقدان الحمل (٣١).

٥- إذا كتب الله تعالى الحياة للزوجة الصغيرة ولمولودها فإنها تتعرض بعد الولادة لأمراض فقر الدم ونزيف بعد الولادة وحمى النفاس التي تؤدي في

٢٨ - آثار الزواج المبكر على النمو الجسدي ، د/ إشراق الإرياني ص ٣٧ .

٢٩ - المرجع السابق ص ٣٨ والمشاكل الصحية للزواج المبكر دراسة لمنظمة اليونسف .

٣٠ - سليات الزواج المبكر ، د/ عبيد قنديل ، مجلة أمواج الفلسطينية - العدد (٢١) مارس ٢٠٠٢/ ص ٧.

٣١ - آثار الزواج المبكر على النمو الجسدي ص ٤٢.

أحيان كثيرة إلى وفاة الأم الصغيرة ، ويحدث لها أيضا تمزقات داخل وخارج المهبل والنواسير المهبليّة والنواسير البولية ولسلس البول (٣٢).

٦- مواليد الزوجات الصغيرات تكون أوزانهم عند الولادة أقل من الوزن الطبيعي ، لعدم اكتمال نمو جسم الأم الصغيرة وقلة خبرتها ، كما أن حليب الأم الصغيرة يكون قليلا ولا يسد حاجة طفلها ، ولذلك فإن مواليد الصغيرات يتعرضون لمشاكل صحية كثيرة تؤدي إلى وفاتهم في أحيان كثيرة (٣٣).

٧- قلة خبرة الزوجة الصغيرة وعدم إدراكها لواجبات وأعباء الحياة الزوجية يؤدي إلى مشاكل زوجية دائمة ، ولذلك تنتهي الحياة الزوجية غير المستقرة غالبا بالطلاق ، وهذه الزيجات الفاشلة تؤدي إلى أمراض نفسية عميقة الأثر في الأزواج الصغار (٣٤).

٨- زواج الصغيرات يؤدي في أحيان كثيرة إلى انقطاعهن عن مواصلة التعليم الأساسي ، الذي يعد ضرورة لإعداد أم قادرة على القيام بواجباتها ، إضافة إلى حرمانهن من التعليم الثانوي والجامعي ، والإحصائيات الرسمية تدل على ذلك (٣٥).

٩- زواج الصغار ينتشر غالبا بين الأسر الفقيرة وتنجم عنه أمراض بين الأمهات ومواليدهن على النحو السالف ذكره وذلك يؤدي إلى زيادة حدة الفقر بين الأسر الفقيرة أصلا ، كما أنه يسهم في قلة إنتاجية هؤلاء (٣٦).

١٠- الزواج المبكر عائق أساسي يحول دون تحقيق أهداف برامج التنمية الألفية ، حيث تتجه أهداف الألفية للتنمية إلى القضاء على الأمية مستوى العالم وحماية الأطفال ، وتحقيق الصحة للجميع فالآثار الاجتماعية والاقتصادية للزواج المبكر تحول دون تحقيق هذه الأهداف لقسم كبير من السكان (٣٧).

المبحث الثالث : وتحت أربع مطالب .

٣٢ - المرجع السابق ص ٦٠ .

٣٣ - المرجع السابق ص ٤٦ وسلبيات الزواج المبكر ص ٧ .

٣٤ - المرجع السابق ص ٤٨ .

٣٥ - الزواج المبكر والتنمية ، د/ حسينة القادري ص ٥٤ ، مركز دراسات وأبحاث النوع الاجتماعي صنعاء ٢٠٠٥م .

٣٦ - المرجع السابق ص ٦٠ .

٣٧ - المرجع السابق ص ٦٩ .

المطلب الأول : ما يحصل به البلوغ عند الأنثى

الفرع الأول: تعريف البلوغ لغة

البلوغ في اللغة يأتي بعدة معانٍ، ومنها:

١. وصل وانتهى إلى أقصى المقصد والمنتهى مكاناً كان، أو زماناً، أو أمراً من الأمور المقدرة، يقال: بلغ الشيء يبلغ بلوغاً، وأبلغه هو إبلاغاً، وبلغه تبليغاً، وصل وانتهى.

٢. الكفاية، يقال: في هذا بلاغ، وبلغه، وتبلغ، أي كفاية.

٣. أدرك وبلغ في الجودة مبلغاً، يقال: بلغ الغلام، أي أدرك وبلغ في الجودة مبلغاً (٣٨).

الفرع الثاني: تعريف البلوغ اصطلاحاً:

هو إنتهاء مرحلة الصغر والدخول في مرحلة التكليف، ويكون ذلك بظهور مجموعة من التغيرات الجنسية والخُلُقِيَّة والنفسية والعاملة الناشئة عن إفرازات خاصة في البدن، فالبلوغ به ينتهي حدُّ الصَّغَر في الشَّرْع (٣٩)، وعَرَّفَه بعض المالكيَّة فقال: البلوغ عبارة عن قوة تحدث في الشخص يخرج بها من حال الطفولية إلى غيرها (٤٠).

وفي تعريف مختصر : هو انتهاء حد الصغر (٤١). وهي حال التَّكْلِيف (٤٢). كما دلَّ عليه قول النَّبِيِّ ﷺ "رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ: عَنِ الصَّغِيرِ حَتَّى يَبْلُغَ..." (٤٣).

٣٨- انظر لسان العرب، لابن منظور، مادة (بلغ)، (٤١٩/٨)، مختار الصحاح، الرازي، مادة (بلغ)، (٣٩/١)، مقاييس اللغة، لابن فارس، مادة (بلغه)، (٣٠١/١).

٣٩- ينظر: البحر الرائق شرح كنز الدقائق (٩٨/٨)، الحاوي الكبير للماوردي (٧٥٢/٦)، الشرح الصغير على أقرب المسالك (١٣٣/١)، الشرح المتع على زاد المستقنع (٣٨/١٤).

٤٠- شرح مختصر خليل للخرشي (١٠٩/١٧).

٤١- حاشية رد المحتار (٤٤٧/٦).

٤٢- الصغير بين أهلية الوجوب وأهلية الأداء ص (٣٧).

المطلب الثاني: ما يحصل به البلوغ عند الأنثى

علامات البلوغ منها ما هو مشترك بين الذكر والأنثى ومنها ما هو خاص بالأنثى. وقد ذكر أهل العلم خمسة علامات للبلوغ، بعضها مشتركة بين الذكور والإناث وبعضها خاصة بالإناث، كما أن بعضها متفق عليها بين أهل العلم وبعضها مختلف فيها، وما يهمنا هنا العلامات الخاصة ببلوغ الأنثى، وهي علامتان:

العلامة الأولى: الحيض

و هذه العلامة مجمع عليها بين أهل العلم (٤٤). قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى: "وقد أجمع العلماء على أن الحيض بلوغ في حق النساء" (٤٥)، وقال ابن المنذر: «وأجمعوا على أنَّ الفرائض والأحكام تجب على المرأة بظهور الحيض منها» (٤٦).

واستدلوا على ذلك بأدلة من الكتاب والسنة والإجماع والمعقول:

١ - قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَاللَّائِي يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مِنْ أَمْرِهِ يُسْرًا﴾ [الطلاق: ٤].
وجه الاستدلال: أن الله تعالى بين أن النساء اللواتي لا يحضن لكبر أو صغر أن عدتهن ثلاثة أشهر، و أما إذا كن من ذوات القروء فعدهن هي ثلاثة قروء، فعلق

٤٣- أخرجه أحمد في مسنده برقم (١٣٢٨)، والنسائي في الكبرى رقم (٧٣٤٧)، وأبو داود (٤٤٠٣)، وابن ماجه (٢٠٤٢). وله شاهد من حديث عائشة في المسند رقم (٢٥١١٤)، وقد صححه ابن حبان (١٤٢).

٤٤- الدسوقي على الشرح الكبير (٢٩٣/٣).

٤٥- فتح الباري (٢٧٧/٥).

٤٦- المغني، لابن قدامة، (٥٠٩/٤) ومن نقل الإجماع - أيضًا - المحلى في شرحه على المنهاج (٣٠١/٢) والرملي في نهاية المحتاج (٣٦٠/٤) والبهوتي في كشف القناع (٤٣٢/٣)

الحكم في العدة بالإقراء على حصول الحيض وأما قبله وبعده فبالأشهر، فدل على أن وجود الحيض ينقل الحكم من الصغر إلى البلوغ (٤٧).

٢- حديث عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: "لا يقبل الله صلاة حائض إلا بخمار" (٤٨).

٣- الإجماع:
وقد نقل الإجماع على اعتبار الحيض علامة من علامات البلوغ عدد من العلماء ومنهم ابن قدامة و ابن حجر -رحمهما الله تعالى- كما سبق ذكره.
وأقل سنّ تحيض فيه الأنثى تسع سنوات، فإن لم تحض فقد اختلف العلماء في السن التي متى ما أتمتها تكون بالغة:

فذهب الشافعية، والحنابلة، وأبو يوسف ومحمد من الحنفية - وهو رواية عن أبي حنيفة - إلى أنّ سن البلوغ في الأنثى خمس عشرة سنة. والمذهب عند الحنفية أنها لا تعتبر بالغة إلا إذا أتمت سبع عشرة سنة. والمشهور عند المالكية أنها تكون بالغة إذا أتمت ثماني عشرة سنة. وذهب ابن حزم إلى أنها تكون بالغة إذا أتمت تسع عشرة سنة، وهو رواية عن أبي حنيفة (٤٩).

العلامة الثانية: الحمل

٤٧- ينظر: فتح الباري ، لابن حجر (٢٧٧/٥).

٤٨- أخرجه أبو داود، في كتاب الصلاة، باب المرأة تصلي بغير خمار، رقم (٦٤١)، وابن ماجه في الطهارة وسننها، باب إذا حاضت الجارية لم تصل إلا بخمار (٦٥٥) عن عائشة - رضي الله عنها -، وصححه ابن خزيمة (٧٧٥).

٤٩- انظر: الهداية (٢٠١/٨) تبين الحقائق (٢٠٣/٥) شرح الخطاب على مختصر- خليل (٢٩١/٥) ، روضة الطالبين (٣٣٠/١) شرح على المنهاج (٣٠١/٢) ، نهاية المحتاج (٣٦٠/٤) المغني (٥٠٨-٥٠٩) ، كشف القناع (٤٣٢/٣) ، المحلى (١٠٢/١).

الحمل من علامات البلوغ المتفق عليها بين أهل العلم (٥٠). و اعتبر أهل العلم الحمل من علامات البلوغ باعتباره دليلاً على نزول المنى، قال العلامة ابن العثيمين رحمه الله تعالى: "قال العلماء: يحكم ببلوغها بالحمل عن طريق اللزوم؛ لأنه لا حمل بلا إنزال، وإذا أنزلت بلغت بإنزالها، ولهذا قال المؤلف: "وإن حملت حكم ببلوغها" ولم يقل: وإن حملت بلغت، والحكم بالبلوغ هل هو بالحمل، أو بالإنزال السابق له؟ الجواب: الثاني، بالإنزال السابق له" (٥١). وقالوا أن الله تعالى أجرى العادة أن الولد يخلق من ماء الرجل وماء المرأة لقوله تعالى: ﴿فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ مِمَّ خُلِقَ (٥) خُلِقَ مِنْ مَّاءٍ دَافِقٍ (٦) يَخْرُجُ مِنْ بَيْنِ الصُّلْبِ وَالتَّرَائِبِ﴾ [الطارق: ٥-٦-٧].

المطلب الثاني : حكم زواج الصغير والصغيرة

يلاحظ من خلال تتبع أقوال الفقهاء في هذه المسألة أن هناك بعض الفقهاء السابقين منعوا تزويج الصغير والصغيرة، وقالوا ببطلان عقد الزواج إذا تم قبل بلوغ أحدهما، وقد ذهب إلى هذا القول كثير من الفقهاء المعاصرين، ولذلك من المعقول جداً تصوير المسألة على أنها مسألة خلافية، لا متفق عليها، وقد اختلف الفقهاء في جواز تزويج الصغير والصغيرة إلى ثلاثة أقوال، هي:

القول الأول: جواز تزويج الصغير والصغيرة، وينبني على هذا القول أنه لا يشترط البلوغ لجواز التزويج، وممن ذهب إلى هذا القول أصحاب المذاهب الفقهية الأربعة وأتباعهم (٥٢).

وقد استدل أصحاب هذا القول بالأدلة الآتية:

٥٠- ينظر: الاختيار لتعليل المختار (١٠٢/٢)، ومجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر (٦٠/٤)، و شرح مختصر خليل للخرشي (١١٢/١٧)، ومواهب الجليل في شرح مختصر الشيخ خليل (١٥٤/١٠)، والمهذب (٣٣١/١)، والمغني (٥٥١/٤).

٥١- الشرح المتع على زاد المستقنع (٢٩٩/٩).

٥٢- المبسوط، ٤/ ٢٣٧، المدونة الكبرى رواية الأمام سخون بن سعيد التنوخي ١١٠/٢، روضة الطالبين، ٥/ ٤٠١، كشف القناع، ٥/ ١٢٦.

● قوله تعالى: ﴿وَاللَّائِي يَيْسَنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نَسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ﴾ [الطلاق: ٤]، ووجه الاستدلال أن الآية الكريمة جعلت للتي لم تحض عدة ثلاثة أشهر، ولا تكون العدة ثلاثة أشهر إلا من طلاق في نكاح، أو فسخ، فدل على أنها تزوج ثم تطلق (٥٣).

● قوله تعالى: ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ﴾ [النور: ٣٢]، والأَيَامَى: جمع أَيْمٍ، والأَيْمُ: كل امرأة لا زوج لها كبيرة كانت أو صغيرة، ويقال كذلك للرجل الذي لا زوجة له أَيْمٍ، سواء كان قد تزوج ثم فارق، أو لم يتزوج من قبل (٥٤)، ووجه الاستدلال من هذه الآية الكريمة أنها لم تعلق جواز التزويج على البلوغ، بل أجازته للصغير والكبير (٥٥).

● زواجه ﷺ من السيدة عائشة وهي صغيرة، حيث قالت عائشة رضي الله عنها: " تزوجني النبي ﷺ وأنا ابنة ست، وبنى بي وأنا ابنة تسع" (٥٦).

● واستدلوا بآثار كثيرة رويت عن صحابة رسول الله تدل على جواز تزويج الصغير والصغيرة، ومن هذه الآثار:

- روى هشام بن عروة عن أبيه قال: دخل الزبير بن العوام على قدامة بن مظعون فبُشِّرَ زبير بجارية وهو عنده، فقال له قدامة: زوجنيها، فقال الزبير بن العوام: ما تصنع بجارية صغيرة وأنت على هذا الحال؟ قال: بلى إن عشت فابنة

٥٣ - المغني، ٣٩٨ / ٩.

٥٤ - تفسير القرآن العظيم لابن كثير، ص ١٣٣١، الجامع لأحكام القرآن الكريم، ٢١٨٩ / ٢.

٥٥ - بدائع الصنائع، ٥٠٤ / ٢.

٥٦ - صحيح البخاري، كتاب بدء الوحي، باب الدعاء النساء، برقم ٥١٥٦، صحيح مسلم، كتاب النكاح، باب تزويج الأب

البكر الصغيرة، برقم ٣٥٤٥.

- الزبير، وإن مت فأحب من ورثني، قال: فزوجه إياها (٥٧).
- وما روي أن علياً عليه السلام زوج ابنته أم كلثوم وهي صغيرة عمر بن الخطاب (٥٨) عليه السلام.
- ووهب رجل ابنته الصغيرة من عبدالله بن الحسن فأجاز (٥٩).
- وزوجت امرأة ابن مسعود بنتاً لها صغيرة ابناً للمسيب بن نجبة فأجاز عبدالله ذلك (٦٠).

● ومن أدلتهم أن النكاح من جملة المصالح وضعا في حق الذكور والإناث، وهو يشتمل على أغراض ومقاصد، ولا يتوفر ذلك إلا بين الأكفاء، والكفاء لا يوجد في كل وقت فكانت الحاجة ماسة في إجازة تزويج الولي للصغيرة، لأنه لو انتظر بلوغها لفات ذلك الكفاء ولا يوجد مثله (٦١).

القول الثاني: عدم جواز تزويج الصغير والصغيرة قبل بلوغهما، وذهب إلى هذا القول ابن شبرمة، وأبو بكر الأصم، وعثمان بن البتي (٦٢).

واستدلوا - رحمهم الله - بالأدلة الآتية:

● قوله تعالى: ﴿وَابْتَئِلُوا الْيَتَامَىٰ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ﴾ [النساء: ٦]، ووجه الاستدلال أنه لو جاز التزويج قبل البلوغ لم يكن لهذه الغاية فائدة، فقد جعلت الآية بلوغ سن النكاح علامة انتهاء

٥٧ - سنن سعيد بن منصور ١/ ١٧٥.

٥٨ - السنن الكبرى للبيهقي كتاب النكاح، باب ما جاء في انكاح الآباء الأبكار، ٧/ ١١٤.

٥٩ - المبسوط، ٤/ ٢٣٦.

٦٠ - المبسوط، ٤/ ٢٣٦.

٦١ - المبسوط، ٤/ ٢٣٦.

٦٢ - بدائع الصنائع، ٢/ ٥٠٤، المبسوط، ٤/ ٢٣٦.

الصغر (٦٣).

● أن الدين الإسلامي أثبت الولاية على الصغير والصغيرة لحاجة المولى عليه وهما الصغير والصغيرة، وما لا حاجة للمولى عليه فيه لا تثبت الولاية فيه كالتبرعات، والصغير ليس في حاجة إلى النكاح لأن مقصود النكاح طبعاً هو قضاء الشهوة، وشرعاً النسل، والصغر ينافيهما.

وردوا على من استدل على جواز تزويج الصغير والصغيرة بتزويج الرسول ﷺ من السيدة عائشة رضي الله عنها وهي صغيرة، بأن ذلك من خصوصيات الرسول ﷺ، ولا ينكر اختصاص النبي ﷺ ببعض الأحكام (٦٤).

القول الثالث: جواز تزويج الصغيرة فقط قبل البلوغ، وعدم جواز تزويج الصغير قبل بلوغه، وإن زوّج الأب ابنه الصغير قبل بلوغه فعقد الزواج مفسوخ. وممن ذهب إلى هذا القول ابن حزم -رحمه الله تعالى-، وحجته في هذا القول أن النصوص إنما أجازت تزويج الصغيرة فقط قبل البلوغ، وأما الصغير فلا يوجد نص في جواز تزويجه قبل البلوغ، ولا يجوز قياسه على الصغيرة، لأن القياس كله عند ابن حزم باطل، وقال: "لو جاز قياس تزويج الصغير على تزويج الصغيرة قبل البلوغ لكان القياس يقتضي أيضاً أن الأنثى إذا بلغت جاز لها أن تتزوج بنفسها أو بدون إذن وليها قياساً على الذكر الذي يجوز له بالإجماع أن يتزوج بنفسه وبدون إذن وليه، ولكن لا أحد من العلماء يقول بهذا القياس الباطل، وكذلك لا يُقاس الصغير على الصغيرة في مسألة جواز تزويجها" (٦٥)، وهذا الذي ذهب إليه ابن حزم غير دقيق؛ لأن الحنفية جوّزوا تزويج المرأة نفسها بدون إذن الولي (٦٦).

سبب الخلاف: الذي يظهر من تتبع أقوال الفقهاء وأدلتهم أن السبب في خلافهم في مسألة تزويج الصغار هو السن الذي تطبق فيه الفتاة الوطء، وهل زواج الرسول ﷺ من السيدة عائشة رضي الله عنها خاص به عليه الصلاة والسلام أم هو تشريع عام، وهل يعتد بموافقة الصغيرة في زواجها في هذا السن أم لا يعتد بموافقتها لأنها ليست

٦٣ - المبسوط، ٤/ ٢٣٦.

٦٤ - المبسوط، ٤/ ٢٣٦.

٦٥ - المحلى، ٩/ ٤٥٨-٤٥٩.

٦٦ - الاختيار لتعليل المختار ٣/ ١٠٥.

أهلاً للاختيار، وبذلك تلزم الصغيرة بأحكام الزواج بعد بلوغها مع أن زواجها قبل بلوغها (٦٧).

الرأي الرابع:

يرى الباحث أن الرأي الرابع -والله تعالى أعلم- هو جواز تزويج الصغير والصغيرة قبل بلوغهما، لأن النصوص الدالة على هذا الرأي واضحة الدلالة ولا دليل للفقهاء المعارضين في تأويل دلالتها على جواز تزويج الصغير والصغيرة.

أما الآية الكريمة التي استدلت بها المعارضون لجواز تزويج الصغير والصغيرة فلا تدل على أن صحة الزواج متوقفة على بلوغ من يريد الزواج، فإن الآية الكريمة تخبرنا عن الوقت الذي ندفع فيه المال إلى اليتيم وهو بلوغه النكاح أي الاحتلام، نعم بالاحتلام يبلغ المرء ولكن ليس في الآية دليل على عدم جواز النكاح قبل البلوغ (٦٨)، وبالتالي لا يوجد نص صريح في القرآن الكريم، أو السنة النبوية الشريفة يمنع من تزويج الصغيرين، فالنص الوحيد الذي استدلت به المعارضون هو الآية الكريمة السالفة الذكر، وهذه الآية لا تدل على منع تزويج الصغيرين كما تبين.

وأما القول بأن زواجه ﷺ من السيدة عائشة رضي الله عنها خاص به عليه الصلاة والسلام، فلا دليل على التخصيص بدليل أن الصحابة الكرام من بعد رسول الله زوجوا بناتهم وهن صغيرات، فلو كان الأمر خاصاً بالرسول ﷺ لما فعله الصحابة الكرام من بعده.

والقول بجواز تزويج الصغير والصغيرة لا يؤخذ على إطلاقه، بل إنما يكون ضمن ضوابط وشروط وضعها أهل العلم من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة (٦٩)، وهذه الضوابط ترد على الأدلة العقلية التي استدلت به المانعون من تزويج الصغيرين، ومن هذه الضوابط:

أ- أن لا يُزوج الصغير أو الصغيرة إلا إذا كان لهما مصلحة في هذا الزواج، وأن

٦٧ - المبسوط، ٢٣٦/٤.

٦٨ - انظر شرح الآية الكريمة في الجامع لأحكام القرآن الكريم، ٨٠٣/١-٨٠٧.

٦٩ - حاشية ابن عابدين، ٤/ ١٧٠، المدونة، ٢/ ١١٠، الأم مع مختصر المزني، ٥/ ٢١، الإنصاف في معرفة الرائج من الخلاف ٨/ ٤٠.

تكون المصلحة خاصة بمن نريد تزويجه لا بالولي، كما يفعل ذلك للأسف كثير من الأولياء في بلادنا العربية والإسلامية، إذ يلجأون إلى تزويج الصغيرة لتحقيق مكاسب مادية تعود على الولي دون التفكير في مصلحة الصغيرة.

ب- أن يكون الولي في تزويج الصغير والصغيرة هو الأب أو الجد فقط؛ لأن غيرهما قاصر الشفقة على من هو تحت ولايته، أما الأب أو الجد فالأصل أنهما لا يزوجان الابن أو البنت الصغيرة إلا لمصلحة تعود على هذين الصغيرين، وقد ذهب المالكية (٧٠)، والحنابلة (٧١) إلا أنه ليس لغير الأب تزويج الصغار، وأضاف الشافعية إلى الأب الجد، وإذا زوج الصغيرة غير الأب أو الجد فالتزويج مفسوخ (٧٢)، وبناءً على ذلك ففي حال عدم وجود الأب والجد يرى الباحث أنه لا يجوز تزويج الصغيرة قبل بلوغها من قبل الولي.

ج- صلاحية الصغير والصغيرة للزواج، وهذا إذا حدث دخول بعد عقد الزواج، أما مجرد الاقتصار على العقد وحده فلا مشكلة فيه (٧٣).

د- أن يكون الزوج كفئاً، لأن العلماء الذين قالوا بجواز تزويج الصغار عللوا ذلك بكون الزوج كفئاً، فحتى لا يفوت الكفء ولأنه لا يتوفر في كل زمان فيجوز التزويج، واشترط الكفء لتحقيق المصلحة، أما غيره فلا مصلحة في الزواج منه (٧٤).

المطلب الثالث : تحديد سن الزواج

المتتبع للنصوص الشرعية من الكتاب والسنة لا يكاد يجد نصاً صريحاً على تحديد سن معين للنكاح، بل نجد أن الأمر ترك لتقدير المصالح المترتبة على ذلك، كما نص على ذلك النووي رحمه الله؛ لكون التبكير بتزويج الفتاة قبل بلوغها قد يكون فيه مصلحة لها، وقد لا يكون كذلك.

قال النووي -رحمه الله-: "اعلم أن الشافعي وأصحابه قالوا: ويستحب ألا يزوج الأب والجد البكر حتى تبلغ، ويستأذنها لئلا يوقعها في أسر الزوج وهي كارهة، وهذا الذي

٧٠ - المدونة، ٢/ ١١٠، حاشية الخرشى على مختصر سيدي خليل، ٤/ ١٤٣.

٧١ - الإنصاف، ٨/ ٤٠.

٧٢ - الأم، ٥/ ٢١.

٧٣ - حاشية ابن عابدين، ٤/ ١٧٠.

٧٤ - الإنصاف، ٨/ ٤٥.

قالوه لا يخالف حديث عائشة؛ لأن مرادهم أنه لا يزوجه قبل البلوغ إذا لم تكن مصلحة ظاهرة يخاف فواتها بالتأخير كحديث عائشة، فيستحب تحصيل ذلك الزوج؛ لأن الأب مأمور بمصلحة ولده فلا يفوتها" (٧٥).

ثم قال رحمه الله: "أما وقت زفاف الصغيرة المزوجة والدخول بها فإن اتفق الزوج والولي على شيء لا ضرر فيه على الصغيرة عمل به، وإن اختلفا.. فقال مالك والشافعي وأبو حنيفة: حد ذلك أن تطيق الجماع، ويختلف ذلك باختلافهن، ولا يضبط بسن. وهذا هو الصحيح" (٧٦).

ونجد في نصوص أخرى الحث على التبكير بالزواج كما ورد في حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: قال لنا رسول الله ﷺ: "يا معشر الشباب، من استطاع منكم الباءة فليتزوج، فإنه أغض للبصر، وأحصن للفرج، ومن لم يستطع فعليه بالصوم، فإنه له وجاء" (٧٧)، ونجد الشارع يميل إلى التبكير بتزويج الفتاة إذا جاءها الكفو، كما ورد عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال له: "يا علي ثلاث لا تؤخر الصلاة إذا أنت، والجنابة إذا حضرت، والأيم إذا وجدت لها كفناً" (٧٨).

ومن خلال هذا يتضح أن الشريعة الإسلامية لم تحدد سناً معيناً وإنما تركت ذلك خاضعاً لمؤهلات الزوجين الجسمية والجنسية والفعلية، ويختلف ذلك باختلافهم، ولا يضبط بسن محدد فالبلوغ -كما يقول الشاطبي- رحمه الله- تعتبر فيه: "عوائد الناس من الاحتلام أو الحيض أو بلوغ سن من يحتلم أو من تحيض، وكذلك الحيض يعتبر فيه إما عوائد الناس بإطلاق، أو عوائد لذات المرأة وقرابتها أو نحو ذلك، فيحكم لهم شرعاً مقتضى العادة في ذلك الانتقال... وقد لا يكون الاختلاف من أوجه غير هذه ومع ذلك فالمعتبر فيها من جهة الشرع أنفس تلك العادات، وعليها تنتزل أحكامه؛ لأن الشرع إنما جاء بأمر معتادة جارية على أمور معتادة" (٧٩)، فالشاطبي يقرر أن السن من العوائد وما كان من هذا الأخير فهو قابل للتغيير حسب ما تقتضيه مصلحة المجتمع والأفراد، ولذا نجد الفقهاء قد اختلفوا في ذلك، حيث جعلوا لتحديد سن أهلية الزواج معيارين:

(٧٥) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، النووي، (٥/ ١٢٨).

(٧٦) المرجع السابق (٥/ ١٢٨).

(٧٧) أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب النكاح، باب الترغيب في النكاح (٥٠٦٥)، وأخرجه الإمام مسلم في صحيحه، كتاب النكاح، باب استحباب النكاح لمن تافت نفسه إليه، ووجد مؤنه، واشتغال من عجز عن المؤمن بالصوم، برقم (١٤٠٠).

(٧٨) أخرجه الترمذي في سننه في كتاب الصلاة، باب ما جاء في الوقت الأول من الفضل (٣٢٠/١)، برقم (١٧١).

(٧٩) الموافقات للشاطبي (١/ ٣٩٦).

الأول: المعيار الشخصي: الذي يظهر من واقع كل حالة حيث تظهر علاماته، وتختلف بحسب الذكورة والأنوثة.

الثاني: المعيار الموضوعي: بتحديد سن معينة متى بلغ المعني ذلك السن كان كافياً في اعتباره بالغاً ومؤهلاً للزواج. جاء في بدائع الصنائع: "البلوغ في الغلام يعرف بالاحتلام... وفي الجارية يعرف بالحيض فإذا لم يوجد من ذلك فيعتبر بالسن... وقد اختلف العلماء في أدنى السن التي يتعلق بها البلوغ، قال أبو حنيفة ثمانين سنة في الغلام، وسبع عشرة في الجارية، وقال الإمام الشافعي والقاضي أبو يوسف -رحمهما الله- : خمسة عشرة سنة في الجارية والغلام جميعاً" (٨٠). والمالكية يرون أن الحد الأقصى لبلوغ الذكر والأنثى هو بلوغ الثامنة عشرة من العمر (٨١).

وجاء عند الشافعية كما في الأم: "فلما كان من سنة رسول الله ﷺ أن الجهاد يكون على ابن خمس عشرة سنة وأخذ المسلمون بذلك في الحدود وحكم الله بذلك في اليتامى فقال: ﴿حتى إذا بلغوا النكاح فإن آنستم منهم رشداً﴾ [النساء: ٦]، ولم يكن له الأمر في نفسه إلا ابن خمس عشرة سنة أو ابنة خمس عشرة إلا أن يبلغ الحلم أو الجارية المحيض... (٨٢). وأضاف قائلاً: "والبلوغ أن تحيض أو تستكمل خمس عشرة سنة... (٨٣).

فالبلوغ عند الشافعي -رحمه الله- يكون باستكمال خمس عشرة سنة، الذكر والأنثى في ذلك سواء ما لم يحتلم الذكر وتحيض الأنثى قبل ذلك السن.

هكذا نجد الفقهاء يربطون أهلية الزواج بعلامات تدل على قدرة الفتى والفتاة على التناسل، وعند تأخر هذه العلامات حددوا لذلك سناً يعتبر حداً أدنى يختلف حسب المذاهب الفقهية -كما تقدم- وذلك منهم مراعاة لبيئتهم، ومجتمعهم الذي يعيشون، وتقدم أن "أقل سن تحيض فيه المرأة تسع سنين؛ لأن المرجع فيه إلى الموجود، وقد وجد من تحيض لتسع... وسن البلوغ في الغالب إذا لم تحض المرأة باتفاق المذاهب خمس عشرة سنة، وحصول البلوغ هو في الواقع إعلان طبيعى لأهلية الشخص واستعداده الفيزيولوجي والنفسي للزواج.

(٨٠) بدائع الصنائع، الكاساني (١٧١/٧).

(٨١) الأم، للإمام الشافعي (٢٣/٥).

(٨٢) الأم، للشافعي (١٨/٥).

(٨٣) الأم، للشافعي (٢٣/٥).

ويرى بعض العلماء المعاصرين (٨٤) أن تحديد سن معين للزواج أمر غير مقبول عقلاً وشرعاً، وذلك لاختلاف سن البلوغ من فتاة لأخرى، ولهذا فإن لكل حالة حكمها المستقل بها، وأن وجود قانون لتحديد سن الزواج مرفوض؛ لأنه في هذه الحالة سيكون قد منع حلالاً، ولا شيء في مخالفته أو الخروج عليه، ولنا في رسول الله - صلى الله عليه وسلم - الأسوة الحسنة في الزواج بعائشة رضي الله عنها وهي بنت التاسعة؛ لأن جسدها قد نضج في البيئة الصحراوية في هذه السن المبكرة، وأن المهم في الأمر عندهم أن تكون الفتاة مهياً للزواج، بصرف النظر عن سنّها، وبالتالي فإن ولي أمرها يكون أثماً شرعاً إذا عطل زواجها بحجة أنها لم تبلغ سناً معينة.

وبهذا يعلم أنه لم يأت في الشرع تحديد سن الزواج ابتداءً وانتهاءً، فللرجل أن يتزوج الصغيرة، وله أن يتزوج الكبيرة ولو تباعد ما بينهما في السن، والرجال والنساء يتفاوتون في البلوغ سرعةً وتأخراً، وذكر كثير من العلماء أن البلوغ بالسنين يكون بخمس عشرة سنة وأنه العلامة الواضحة للحد الفاصل بين الصغير والكبير من الرجال والنساء، وأنه قد يحصل البلوغ قبله بعلامات خفية كالاختلام، ونبات شعر خشن حول القبل، والحيض للفتاة، وأن من حصل له شيء من ذلك قبل سن الخامسة عشرة فهو بالغ.

وقد أثبت بحث قانوني تم إجراؤه على التشريعات العربية فيما يتعلق بتحديد سن الزواج للأنثى، بأن جميع الدول العربية تقريباً لديها تشريعات وطنية تحدد سناً آمناً للزواج، وبخاصة تزويج الأنثى، مع تفاوت بسيط في مقدار العمر (٨٥).

المطلب الرابع : التاصيل الشرعي لمسألة إنكاح القاصرات

إن من أهم المقدمات الممهدة لفهم مسألة إنكاح القاصرات، والوصول فيها إلى حكم شرعي، هو تأصيلها الشرعي، باستقراء أقوال العلماء والفقهائ، وتحرير محل النزاع فيها، ودراسة بعض المسائل الفقهية التي تتعلق بها، فكان لا بد من تحديد الضوابط والشروط الشرعية التي يجب توفرها في هذه المسألة .

(٨٤) كالدكتور فؤاد العبد الكريم المشرف العام على مركز (باحثات) في الرياض، حيث قال: "فمن يقرأ الصحف لدينا يشعر أنها قضية خاصة ونشأت في مجتمعنا وهذا ليس بصحيح، فتحديد سن الزواج بالثامنة عشرة أمر تتبناه الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية وتثيرها على مستوى العالم الإسلامي. وأثير الأمر في عدد من الدول الإسلامية، فهي قضية ضغوط دولية لتحديد سن أدنى للزواج حتى يتوافق مع سن الطفولة العالمي المحدد في كل دول العالم بسن الثامنة عشر". ينظر: جريدة الرسالة، الجمعة ٦ / ٧ / ١٤٣١هـ.

(٨٥) مجلة رؤى العدد (١٩٨)، ١٤ / ٤ / ١٤٣١هـ.

وباستقراء ودراسة ما نُقل عن جمهور الصحابة ﷺ ومن تبعهم من العلماء في هذه المسألة يظهر إجماعهم (٨٦) على المسائل التالية:

المسألة الأولى: الإجماع على جواز إنكاح الأب ابنته البكر الصغيرة بشروط وهذه الشروط كما يلي:

الشرط الأول: أن يزوجه بمهر المثل، وألا يكون الزوج معسراً

قال الدارقطني (٨٧): "الثيب أحق بنفسها من وليها، والبكر يزوجه أبوها" ولفظ الرملي في النهاية: "ويشترط لصحة ذلك كفاءة الزوج ويساره بحال صداقها.. فلو زوجها من معسر به لم يصح، لأنه يبخسها حقها" (٨٨) فهذا النص تضمن قيدين الأول تزويجها بمهر مثلها، والثاني كون الزوج موسراً أي قادراً على حال الصداق (٨٩).

الشرط الثاني: أن يكون الزوج كفواً للقاصرة

لأن هذا من مصلحتها، وهذا شرط لصحة النكاح، وليس شرطاً لجواز الإقدام على العقد بها فقط (٩٠)، وفي شرح فتح القدير ما نصه: "لأن النكاح يتضمن المصالح، ولا تتوفر إلا بين

٨٦- حكى إجماع الصحابة ﷺ على تزويج الأب ابنته الصغيرة الكاساني في بدائع الصنائع، (٢/٤٢٠-٢٤٥)، وغيره. وقد نقل إجماع العلماء على ذلك الإمام أحمد -رحمه الله- كما في مسائله رواية ابنه (١٢٩/٣)، وابن المنذر، في الإجماع ص (٩١)، وابن عبد البر، في التمهيد (٩٨/١٩)، والنووي في المنهاج شرح صحيح مسلم (٢٠٦/٩)، والحافظ ابن حجر في فتح الباري، (٣١٩/١٢)، وغيرهم.

٨٧- انظر: التلخيص الحبير (٣/٣٣٠)، والحديث أخرجه الدارقطني من حديث ابن عباس بهذا اللفظ، لكن قال: (يستأمرها) بدل: (يزوجهما) وهو في مسلم بالفاظ منها: (الثيب أحق بنفسها من وليها، والبكر يستأذنها أبوها في نفسها) (أخرجه مسلم: كتاب النكاح، باب استئذان الثيب في النكاح بالنطق والبكر بالسكوت رقم (١٤١٩)).

٨٨- شرح منبه الطلاب مع حاشية المجلد (٣/١٤٩).

٨٩- مغني المحتاج (٣/١٤٩).

٩٠- مغني المحتاج (٣/١٤٩).

المتكافئين عادة، ولا يتفق الكفو في كل زمان، فأثبتنا الولاية في حال الصغر إحرازاً للكفو" (٩١).

وعبارة الخرقى "إذا زوج الرجل ابنته البكر فوضعها في كفاءة، فالنكاح ثابت وإن كرهت، كبيرة كانت أو صغيرة" قال ابن قدامه: "أما البكر الصغيرة فلا خلاف فيها، قال ابن المنذر: أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم أن نكاح الأب ابنته البكر الصغيرة جائز إذا زوجها من كفو.. إلى أن قال: وقول الخرقى (فوضعها في كفاءة) يدل على أنها إذا زوجها من غير كفو فنكاحها باطل، وهو إحدى الروايتين عن أحمد، وأحد قولي الشافعي، لأنه لا يجوز له تزويجها من غير كفو فلم يصح كسائر الأنكحة المحرمة، ولأنه عقد لموليته عقداً لا حظ لها فيه بغير إذن؛ فلم يصح، كبيعه عقارها من غير غبطة ولا حاجة، أو بيعه بدون ثمن المثل، ولأنه نائب عنها شرعاً؛ فلم يصح تصرفه لها شرعاً بما لا حظ لها فيه كالوكيل" (٩٢).

الشرط الثالث: ألا يزوجها بمن تتضرر بمعاشرته كمريض بمرض مزمن، وشيخ هرم، ونحو ذلك (٩٣)

وهذا القيد شرط لجواز الإقدام على العقد، وليس شرطاً لصحة النكاح عند الشافعية ومثلهم الحنابلة؛ لكن يثبتون لها الخيار ففي المغني "وأما السلامة من العيوب فليس من شروط الكفاءة؛ فإنه لا خلاف في أن لا يبطل النكاح بعدمها، ولكنها تثبت الخيار للمرأة دون الأولياء؛ لأن ضرره مختص بها، ولوليها منعها من نكاح المجنوم والأبرص والمجنون، وما عدا هذا فليس بمعتبر في الكفاءة" (٩٤).

الشرط الرابع: أن تكون هناك حاجة ومصلحة يخشى فواتها

٩١- شرح فتح القدير (٣/٢٧٥).

٩٢- المغني (٧/٣٧٩-٣٨١).

٩٣- ينظر: إعاة الطالبين، البكري، (٣/٣٠٩)، نهاية المحتاج، (٨/٣٠٣)، المبدع، (٧/٢٣)، كشف القناع، (٥/٤٢-٤٧).

٩٤- المغني لابن قدامه (٧/٣٧٧-٣٧٨).

وذلك كالظفر بكفاء يخشى فواته من الطرفين، كما في زواج النبي ﷺ بعائشة رضي الله عنها، وكما في قصة طلب عمر بن الخطاب رضي الله عنه الزواج بأُم كلثوم رضي الله عنها، وهي صغيرة، حيث قال: "سمعت رسول الله ﷺ يقول كل سبب ونسب منقطع يوم القيامة إلا سببي ونسبي، فأحببت أن يكون لي من رسول الله ﷺ سبب ونسب" (٩٥). ولأن الولايات في الشريعة الإسلامية مقيدة بالمصلحة، إذ هي تصرف في حق الغير، والتصرف في حق الغير منوط بالمصلحة، وأي تعسف في الولاية فإنه غير جائز، قال ابن قدامه: "لأن الله تعالى أقامه مقامها ناظراً لها فيما فيه الحظ، ومتصرفاً لها لعجزها عن التصرف في نفسها، فلا يجوز له فعل مالا حظ لها فيه كما في مالها، ولأنه إذا حرم عليه التصرف في مالها بما لا حظ فيه ففي نفسها أولى" (٩٦). وعليه فلا يجوز للأب أو الجد أن يقدم على تزويج القاصرة إلا لمصلحة ظاهرة .

الشرط الخامس: ألا يترتب على العقد مباشرة مضرة

والأصل في هذا الشرط حديث عائشة رضي الله عنها قالت: "تزوجني رسول الله ﷺ وأنا بنت ست وبنى بي وأنا بنت تسع" (٩٧). وفي لفظ: "أن النبي ﷺ تزوجها وهي بنت سبع سنين، وزُفت إليه وهي بنت تسع سنين، ولعب معها، ومات عنها وهي بنت ثمان عشرة" (٩٨). فهو صريح أنه تزوجها وهي بنت ست ولم تزف إليه إلا بعد أن بلغت تسع سنين، وأصبحت مطيقة للمعاشرة، فبنى بها عند ذلك.

قال السرخسي: "فيه دليل على أن الصغيرة يجوز أن تزف إلى زوجها إذا كانت صالحة للرجال، فإنها -أي: عائشة- زُفت إليه وهي بنت تسع سنين، فكانت صغيرة في الظاهر، وجاء في الحديث أنهم سمنوها، فلما سمنت زفت إلى رسول الله ﷺ" (٩٩).

٩٥- أخرجه عبد الرزاق بن همام الصنعاني، في مصنفه، كتاب النكاح، باب نكاح الصغيرين، رقم (١٠٣٥٤)، والطبراني، في المعجم الكبير، (٣٧٥/٥)، رقم (٥٦٠٦).

٩٦- المغني لابن قدامه (٣٨٢/٧) .

٩٧- أخرجه مسلم في صحيحه، في كتاب النكاح، باب تزويج الأب البكر الصغيرة، رقم (١٤٢٢).

٩٨- أخرجه مسلم في صحيحه، في كتاب النكاح، باب تزويج الأب البكر الصغيرة، رقم (١٤٢٣).

٩٩- المبسوط، للسرخسي، (٢١٣/٤).

ويؤيد ما جاء في بعض روايات قصة طلب عمر بن الخطاب رضي الله عنه الزواج من أم كلثوم بنت علي بن أبي طالب وهي صغيرة حيث قال لما اعتذر علي رضي الله عنه بصغرها: "إني والله ما أردت بها الباءه إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول كل سبب ونسب يقطع يوم القيامة غير سببي ونسبي" (١٠٠).

فدلت هذه الشروط كلها على أن الأصل جواز إنكاح الصغيرة إذا كان ذلك لمصلحتها، واستكملت في العقد شروط صحة النكاح التي يذكرها الفقهاء في كتبهم.

المسألة الثانية: بطلان تزويج الأب لابنته القاصرة إذا كان ذلك التزويج لغير مصلحتها

كأن يكون زَوْجَهَا من قريبه أو صديقه ليرفع بها خسيسته، أو زوجها لذي رحم أو أجنبي لتحصيل مال أو جاه أو تخلص من دين ونحوه، أو زَوْجَهَا لرجل كبير في السن طمعاً بماله أو اتقاء لشره دون مراعاة لمصلحة البنت، أو زوجها من غير كفأه لبغضه لها أو لأمها، أو لإبعادها عن بيته والتخلص من مسؤولية رعايتها والإنفاق عليها.

المسألة الثالثة: أنه لا يشترط لصحة العقد ولا يلزم منه الوطء أو تسليم المعقود عليها لزوجها

رجحنا في ذكرنا لحقيقة العقد أن عقد النكاح هو عقد الزوجية الصحيح وإن لم يحصل وطء ولا خلوة، وهذا هو الصحيح، فقد يُعقد على القاصرة ولكنه لا يدخل بها إلا بعد بلوغها، فلا تلازم بين العقد والخلوة والوطء، كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم مع عائشة رضي الله عنها، حيث تزوجها وهي بنت ست سنين، ولم يدخل بها إلا حين أتمت تسع سنين. وبناء على ذلك فإنه يحرم وطء الزوج لزوجته الصغيرة إذا كانت لا تطيق الوطء، ومنع تسليمها له إذا كان يخشى منه ذلك، وقد نص بعض الفقهاء على أن ذلك يختلف باختلاف النساء والبيئات، ولا يضبط بسن معين في جميع النساء.

قال النووي رحمه الله عند حديثه عن وقت زفاف الصغيرة المزوجة والمدخول بها: "فإن اتفق الزوج والولي على شيء لا ضرر فيه على الصغيرة عمل به... وقال مالك والشافعي وأبو حنيفة: حد ذلك أن تطيق الجماع، ويختلف ذلك باختلافهن، ولا يضبط بسن، وهذا هو الصحيح، وليس في حديث عائشة رضي الله عنها تحديد ولا منع من

١٠٠- الحديث سبق تخريجه ، وانظر: المنهاج شرح صحيح مسلم للنووي، (٢٠٦/٩).

ذلك، فيمن أطاقتة ولا إذن فيمن لم تطقه، وقد بلغت تسعاً. قال الداودي: وكانت عائشة قد شبت شباباً حسناً رضي الله عنها" (١٠١).

وجاء في فتح الباري: "يجوز تزويج الصغيرة بالكبير إجماعاً ولو كانت في المهد، لكن لا يُمكن منها حتى تصلح للوطء" (١٠٢).

وقال ابن قدامة: "فأما الصغيرة التي لا يُوطأ مثلها فظاهر كلام الخريفي تحريم قبلتها ومباشرتها لشهوة قبل استبرائها، وهو ظاهر كلام أحمد، وفي أكثر الروايات عنه قال: تُستبرأ وإن كانت في المهد" (١٠٣).

خامساً: أن من علامات بلوغ المرأة نزول الحيض معها، وإن لم تبلغ سن الخامسة عشرة

وهذا كما سبق، وقد نقل ذلك عن كثير من جماهير أهل العلم وأصبح إجماعاً بينهم (١٠٤). وأن تزويج القاصرة ليس حقاً لجميع الأولياء، وإنما هو للأب فقط أو للأب والجد عند بعضهم، وذلك لكمال شفقتهم وحرصهما على مصلحة بنتهما، بشرط التأكد من أن الأب أو الجد إنما زوجها حرصاً على مصلحتها، وخشية من فوات الكفاء المتقدم لخطبتها، وأنه لن يسلمها لزوجها إلا إذا كانت قادرة على القيام بتكاليف النكاح وتبعاته من غير ما ضرر عليها.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على خير البرية، وهادي البشرية محمد بن عبد الله، وعلى من سار على نهجه وهداه إلى يوم الدين وبعد:

١٠١- المبسوط، للسرخسي، (٢١٣/٤).

(١٠٢) فتح الباري، لابن حجر (١٠١/٩).

(١٠٣) المغني، لابن قدامة (١٥٩/٩).

(١٠٤) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، (٢٩٣/٣)، فتح الباري، لابن حجر (٢٧٧/٥)، المغني، لابن قدامة (٥٥١/٤).

فقد بحثت هذه الدراسة موضوع تحديد سن الزواج في ضوء الشريعة الإسلامية وقد خرجت الدراسة بأهم النتائج الآتية:

- الزواج هو: "عقد يفيد حل استمتاع الرجل بامرأة لم يمنع من نكاحها مانع شرعي"
- ثبتت مشروعية الزواج بالكتاب والسنة والإجماع والمعقول
- ذهب الفقهاء إلى أن الزواج تجري عليه الأحكام الشرعية التكليفية، وهي: الوجوب، والاستحباب، والإباحة، والكراهة، والحرمة.
- إن معرفة حقيقة الزواج من الأهمية بمكان في مسألة إنكاح القاصرات ، وقد اختلفت أقوال الفقهاء في حقيقة الزواج شرعاً، ولعل من أبرز ما قيل في حقيقته ثلاثة أقوال والراجح من هذه الأقوال أن النكاح هو عقد الزوجية الصحيح، وإن لم يحصل وطء أو خلوة.
- تشير الدراسات المتخصصة في هذا الشأن إلى أن هناك مضار كثيرة للزواج المبكر.
- البلوغ هو إنتهاء مرحلة الصغر والدخول في مرحلة التكليف، ويكون ذلك بظهور مجموعة من التغيرات الجنسية والخُلقية والنفسية والعاملية الناشئة عن إفرازات خاصة في البدن، فالبلوغ به ينتهي حدُّ الصَّغر في الشرع ، وعرفه بعض المالكية فقال: البلوغ عبارة عن قوة تحدث في الشخص يخرج بها من حال الطفولية إلى غيرها.
- علامات البلوغ منها ما هو مشترك بين الذكر والأنثى ومنها ما هو خاص بالأنثى.
- من خلال تتبع أقوال الفقهاء في مسألة زواج الصغير والصغيرة أن هناك بعض الفقهاء السابقين منعوا تزويج الصغير والصغيرة، وقالوا ببطلان عقد الزواج إذا تم قبل بلوغ أحدهما، وقد ذهب إلى هذا القول كثير من الفقهاء المعاصرين، ولذلك من المعقول جداً تصوير المسألة على أنها مسألة خلافية، لا متفق عليها، وقد اختلف الفقهاء في جواز تزويج الصغير والصغيرة إلى ثلاثة أقوال، والراجح والله تعالى أعلم- هو جواز تزويج الصغير والصغيرة قبل بلوغهما، لأن النصوص الدالة على هذا الرأي واضحة الدلالة ولا دليل للفقهاء المعارضين في تأويل دلالتها على جواز تزويج الصغير والصغيرة.
- المتتبع للنصوص الشرعية من الكتاب والسنة لا يكاد يجد نصاً صريحاً على تحديد سن معين للنكاح، بل نجد أن الأمر ترك لتقدير المصالح

المرتتبة على ذلك، كما نص على ذلك النووي رحمه الله؛ لكون التذكير بتزويج الفتاة قبل بلوغها قد يكون فيه مصلحة لها، وقد لا يكون كذلك.

- إن من أهم المقدمات المهمات لفهم مسألة إنكاح القاصرات، والوصول فيها إلى حكم شرعي، هو تأصيلها الشرعي، باستقراء أقوال العلماء والفقهاء، وتحرير محل النزاع فيها، ودراسة بعض المسائل الفقهية التي تتعلق بها، فكان لا بد من تحديد الضوابط والشروط الشرعية التي يجب توفرها في هذه المسألة .

وصلى الله تعالى على خير خلقه محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

أهم المصادر والمراجع

١. آثار الزواج المبكر على النمو الجسدي ، د/ إشراق الإيراني ، مركز أبحاث المرأة ، صنعاء ٢٠٠٥ م .

٢. الإجماع، لابن المنذر، أبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، تحقيق: د.فؤاد عبد المنعم، الناشر: دار الدعوة، الإسكندرية، الطبعة الثالثة، عام ١٤٠٢ هـ

٣. الاختيار لتعليل المختار، عبد الله بن محمود الحنفي، تعليق محمد أبو دقيق، الطبعة الثانية (١٣٧٠ هـ - ١٩٥١ م . الناشر المكتبة الإسلامية).

٤. أساس البلاغة ، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري ، دار صادرة بيروت.

٥. إعانة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين (هو حاشية على فتح المعين بشرح قرة العين بمهمات الدين)، لأبي بكر (المشهور بالبكري) بن محمد شطا الدمياطي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر

٦. الأم، للإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي، الناشر: دار المعرفة، لبنان، بيروت، الطبعة الثانية، عام ١٣٩٣ هـ .

٧. الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، لأبي الحسين علي بن سليمان المرداوي، تحقيق: محمد حامد الفقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، لبنان، بيروت، الطبعة الأولى، عام ١٩٨٨ م .

٨. البحر الرائق شرح كنز الدقائق لزين الدين ابن نجيم الحنفي، الناشر: دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية، بدون تاريخ.
٩. بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، لعلاء الدين الكاساني، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية، عام ١٩٨٢م .
١٠. البناية في شرح الهداية، لبدر الدين أبي محمد بن محمود بن أحمد الحنفي العيني المشهور بشارح البخاري، الناشر: دار الفكر ببيروت، الطبعة الثانية، عام ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
١١. تبیین الحقائق شرح كنز الدقائق : فخر الدين عثمان بن علي الزيلعي الحنفي، دار المعرفة - بيروت. وهي مصورة عن الطبعة الأولى بالمطبعة الأميرية ببولاق مصر، ١٣١٣هـ.
١٢. تفسير القرآن العظيم، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي، الناشر: دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، عام ١٤٠١هـ.
١٣. التمهيد، ابن عبد البر، أبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، ومحمد عبد الكبير البكري، الناشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب، الطبعة الأولى، عام ١٣٨٧هـ.
١٤. حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، لمحمد عرفه الدسوقي، تحقيق: محمد عlish، الناشر: دار الفكر، بيروت، الطبعة الرابعة، عام ١٤١٩هـ.
١٥. الحاوي، الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي وهو شرح مختصر المزني، لأبي الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي البصري، تحقيق: علي محمد علي معوض و عادل عبد الجواد، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، عام ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م .
١٦. رد المحتار على الدر المختار، المعروف بحاشية ابن عابدين : محمد أمين ابن عابدين، دار إحياء التراث العربي - بيروت - الطبعة الثانية - ١٤٠٧هـ .
١٧. الزواج المبكر والتنمية ، د/ حسينة القادري ص ٥٤ ، مركز دراسات وأبحاث النوع الاجتماعي صنعاء ٢٠٠٥م .
١٨. سلبيات الزواج المبكر ، د/ عبير قنديل ، مجلة أمواج الفلسطينية - العدد (٢١) مارس ٢٠٠٢.

١٩. سنن ابن ماجة، لأبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني، تحقيق وتعليق محمود فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي .
٢٠. سنن أبي داود ، أبو داود سليمان الأشعث، دار الكتاب العربي، بيروت.
٢١. سنن سعيد بن منصور، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية، بيروت.
٢٢. السنن الكبرى، أبو بكر أحمد الحسين البيهقي، إعداد الدكتور يوسف عبد الرحمن المركشلي، دار المعرفة : بيروت .
٢٣. سنن النسائي، بشرح الحافظ جلال الدين السيوطي وحاشية الإمام السندي دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان .
٢٤. الشرح الممتع على زاد المستقنع، لمحمد بن صالح العثيمين، الناشر: دار ابن الجوزي، الطبعة الثانية، عام ١٤٣٢هـ .
٢٥. صحيح ابن حبان تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢
٢٦. صحيح البخاري =الجامع الصحيح المختصر، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، تحقيق مصطفى ديب البغا، الناشر: دار ابن كثير، ببيروت، الطبعة الثالثة، عام ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م

٢٧. صحيح مسلم بن الحجاج أبي الحسين القشيري النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية، عام ١٩٩٨ م.
٢٨. فتح الباري شرح صحيح البخاري، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي، الناشر: دار المعرفة، لبنان، بيروت، الطبعة الأولى، عام ١٣٧٩ هـ.
٢٩. فقه النساء في الخطبة والزواج ، د/ رأفت عثمان ، دار بو سلامة للطباعة والنشر ، تونس ١٩٨٦ م
٣٠. الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني، لأحمد بن غنيم بن سالم النفراوي المالكي، الناشر: دار الفكر ، بيروت، الطبعة الأولى، عام ١٤١٥ هـ.
٣١. كشف القناع عن متن الإقناع، لمنصور بن يونس بن إدريس البهوتي، تحقيق: هلال مصيلحي مصطفى هلال، الناشر: دار الفكر، لبنان، بيروت، الطبعة الأولى، عام ١٤٠٢ هـ.
٣٢. لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري المشهور بابن منظور، الناشر: دار صادر، بيروت، الطبعة الثانية، عام ١٤٠٠ م.
٣٣. المبدع في شرح المقنع، لأبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن مفلح الحنبلي ، الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت، سنة النشر: ١٤٠٠ هـ.
٣٤. المبسوط، لشمس الدين محمد بن أبي سهل السرخسي، الناشر: دار المعرفة، لبنان، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م .
٣٥. المحلى لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم، تحقيق: أحمد محمد شاكر، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، عام ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م .
٣٦. مختار الصحاح، العلامة محمد بن أبي بكر الرازي، دار الكتاب العربي، بيروت ١٩٨١ م .

٣٧. المدونة الكبرى رواية الإمام سحنون بن سعيد التتوخي عن الإمام عبد الرحمن بن قاسم، مالك بن أنس الأصبحي، دار الكتب العلمية، بيروت، بدون طبعة

٣٨. مسند الإمام أحمد، الإمام أحمد بن حنبل الشيباني، الطبعة الرابعة

(١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م) المكتب الإسلامي، بيروت.

٣٩. المشاكل الصحية للزواج المبكر دراسة لمنظمة اليونسف.

٤٠. المصباح المنير، أحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي، المطبعة الكبرى الأميرية،

١٩٠٦

٤١. مصنف عبد الرزاق بن همام الصنعاني، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، عام ١٤٠٣هـ.

٤٢. المعجم الكبير، لسليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، الناشر: مكتبة العلوم والحكم، الموصل، الطبعة الثانية، عام ١٤٠٤هـ - ١٩٨٣م.

٤٣. مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، لمحمد الخطيب الشربيني، دار النشر: دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية، عام ١٩٩٠م.

٤٤. المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني، لموفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي الجماعلي الدمشقي الصالحي الحنبلي، الناشر: دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، عام ١٤٠٥هـ.

٤٥. مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الجيل، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، عام ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

٤٦. المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية، عام ١٣٩٢هـ.

٤٧. الموافقات، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشاطبي، تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، الناشر: دار ابن عفان، الطبعة الأولى، عام ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
٤٨. مواهب الجليل لشرح مختصر خليل، لأبي عبد الله: محمد بن عبد الرحمن المغربي، الناشر: دار الفكر، لبنان، بيروت، الطبعة الثانية، عام ١٣٩٨م.
٤٩. نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، لشمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة ابن شهاب الدين الرملي، الشهير بالشافعي الصغير، الناشر: دار الفكر للطباعة، بيروت، عام ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
٥٠. الهداية شرح بداية المبتدي، برهان الدين أبو الحسن علي بن أبي بكر الرشداني المرغيناني، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر.
٥١. الوجيز في أصول الفقه، د. عبد الكريم زيدان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ومكتبة القدس، بغداد، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.